فلسطين.

الحركة السياسية لابناء القطاع واتجاهاتهم السياسية نحو الادارة المصرية

باستثناء الفكرة التي تبنتها بعض الشخصيات الغزية، وروجت لها في اوائل العام ١٩٥٧، وفي طليعتها سعدي الشوا، والداعية الى انضمام قطاع غزة الى الاردن بعد الانسحاب الاسرائيلي منه (بعد الاحتلال الاسرائيلي الاول للقطاع)[٥٤]، فانه لم توجد أي حركة سياسية ذات ثقل في القطاع عارضت الوجود المصري والادارة المصرية فيه[٥٥]. بمعنى آخر، وربما نتيجة لانهيار الكيان الفلسطيني العام ١٩٤٨، وضعف وتفتت البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية في قطاع غزة؛ نتيجة لذلك، فقد اعتقد فلسطينيو القطاع بأن الوجود المصري والادارة المصرية في القطاع، ما هما الا وجود مؤقت لحين حلول الفرصة الملائمة لاستعادة كامل فلسطين، واقامة السلطة العربية الفلسطينية فيها. وعلى ذلك، فقد نظروا الى الوجود المصري في القطاع على انه لحماية القطاع من التوسع الاسرائيلي، خاصة بعد الهجمات والاعتداءات الاسرائيلية على القطاع، ولتطوير القطاع، وحشد قواه وامكاناته ليوم المعركة مع اسرائيل. ومن ثم، فقد نظروا الى الادارة المصرية كسلطة عليا، وطالبوها بمطالب سياسية ذات افق وطني.

ولقد اوضحت الدراسات والبحوث الميدانية هذا التوجه لابناء القطاع الى الادارة المصرية. ويكفي في هذا المجال ذكر جانبين:

الجانب الاول: ارتباط الحركة السياسية في قطاع غزة، تحت الادارة المصرية، بتوجهات ذات افق وطني قومي. ولهذا لم تركز في مطالبها من الادارة المصرية على تحسين الاوضاع المعيشية، لأن ذلك اعتبر آنذاك، مؤشراً على نقص الايمان في العودة الى فلسطين، أو على الأقل بجعلها بعيدة[٥٦]؛ وانما تركزت مطالبها من الادارة المصرية على التسليح والتعبئة لمواجهة الغارات الاسرائيلية المتكررة، وعلى معارضة مشاريع التدويل، والتوطين (للاجئين)، وعلى مطالبة الادارة المصرية بالعودة الى القطاع بعد الانسحاب الاسرائيلي منه العام ١٩٥٧[٥٧].

الجانب الثاني: وجود اعتقاد قوي بين أبناء القطاع بأن الادارة المصرية تخدم مصالح القطاع اكثر من اي هيئة أو دولة اخرى ارتبطت، آنذاك، بعلاقة عاطفية، موجبة أو سالبة، بمواطني القطاع[٥٨].

هذا الاتجاه لمواطني قطاع غزة نحو الادارة المصرية يجب النظر اليه في ضوء المد القومي العربي، والذي بدأ منذ اوائل الخمسينات، والذي تزامن مع بدء التحدث حول احياء الكيان الفلسطيني. ويجب تفسيره، أيضاً، في ضوء نظرة ابناء القطاع الى الادارة المصرية، على ان وجودها مؤقت الى حين تحرير فلسطين والعودة؛ والى جمال عبدالناصر بطلاً قومياً عربياً، استطاع ان يكسب الرأي العام العربي، بصفة عامة، والفلسطيني، بصفة خاصة.

نحو الاقتراب من توصيف للوضع القانوني للقطاع تحت الادارة المصرية

من واقع محددات الوضع القانوني للقطاع تحت الادارة المصرية، والتي تمثلت في موافقة عربية على بقاء القطاع في حوزة الادارة المصرية كوديعة الى حين تحرير فلسطين، وموافقة دولية على وجود هذه الادارة الى حين حل القضية الفلسطينية، من جانب، وفي ممارسة الادارة المصرية لمظاهر السيادة كافة في القطاع، مع عملها، في الوقت عينه، على الحفاظ على، وتنمية، اوضاع ذاتية خاصة للقطاع، من جانب ثان، وفي قبول ابناء القطاع المشروط بالوجود المصري، الى حين تحرير فلسطين والعودة، من